

بعض ملامح تأثير العدوان الإسرائيلي على الواقع في قطاع غزة

إعداد: أشرف سمارة

تشرين الثاني 2023

تنويه: عند تناول هذه الورقة لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أنها كتبت أثناء العدوان الصهيوني على قطاع غزة، وبالتالي ما تتضمنه من معطيات، خاصة فيما يتعلق بالإحصائيات والأرقام يمثل الفترة الزمنية التي غطتها الورقة، وهي منذ بداية العدوان حتى 2023/11/26، آخذين بعين الاعتبار أن العدوان الصهيوني على قطاع غزة لم يتوقف بعد.

المحتويات

4	ملخص:
5	تقديم:
5	السكان في قطاع غزة:
6	أثر العدوان الصهيوني على المباني:
6	القطاع الصحي في قطاع غزة:
7	التعليم في قطاع غزة:
8	الأبعاد الاقتصادية للعدوان الصهيوني على قطاع غزة:
9	الاستنتاجات:
11	المصادر والمراجع:

ملخص:

طال الدمار في غزة شتى مناحي الحياة، تمثلت في المجازر المرتكبة بحق الفلسطينيين، ناهيك عما طال المباني والبنية التحتية والبيئة الإنتاجية من دمار، اثناء العدوان الصهيوني المستمر، والذي ستطول معالجة اثاره بعد العدوان، وبعضها يستعصي على العلاج، القتل والإعاقة واليتم ليست قضايا لها علاج.

في قطاع غزة 2023 حوالي 2.2 مليون، أكثر من 70% منهم من اللاجئين، وتبلغ الكثافة السكانية في قطاع غزة 6,102 فرد/كم²، اعلى الكثافات السكانية في العالم، ستة اشخاص في المتر المربع، سلب الاحتلال أراضي 70% من سكان غزة، وهذا يعيدنا الى الجذور التاريخية المتمثلة بتهجير الفلسطينيين تاريخيا وسلب أراضيهم، لنا ان نتخيل ما تعنيه هذه المعطيات من تأثيرات اقتصادية واجتماعية، شوهها الاحتلال عبر 75 عام من الإجراءات التعسفية والقمعية، التي اعاققت التطور الإنساني والحضاري والاقتصادي والثقافي.

واستمررا لمجازر الاحتلال تمثلت اثناء العدوان الصهيوني الوحشي الأخير على قطاع غزة، وصل عدد الشهداء الى 14,854 حتى تاريخ 2023/11/26، 70% منهم من الأطفال والنساء، وعدد الجرحى 36,000، ونزح أكثر من 1.65 مليون من سكان القطاع إلى أماكن متفرقة داخل قطاع غزة.

نتيجة للعدوان الحالي على القطاع، تضررت حوالي 60% من الوحدات السكنية، وحوالي 38% من المباني تعرضت للهدم، هذا حتى تاريخ 2023/11/26، والعدوان لم ينتهي بعد، ونتيجة الاستهداف الصهيوني خرجت عن الخدمة تباعا 26 من مستشفيات القطاع البالغة 35، وسيتعذر تقديم خدمات طبية لعدد ممن يحتاجون اليها، في حال استمرار العدوان، نظرا لخروج القسم الأكبر من مستشفيات القطاع عن الخدمة، بهذه المعطيات الصحية بات الوضع في قطاع غزة يشي بتقشي كوارث صحية وبيئة، من الامراض والابوئة المعدية، نتيجة لانعدام الحد الأدنى من الاحتياجات الصحية اليومية.

من المتوقع ان يتجاوز معدل البطالة في قطاع غزة 85% في الربع الرابع 2023، وبافتراض عودة الوضع الاقتصادي كما كان قبل الحصار في العام 2006، نستطيع ان نقدر ان الاقتصاد الفلسطيني خسر أكثر من 35 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي بالحد الأدنى، نتيجة الحصار المفروض على غزة منذ أكثر من 17 عام، وهو ما يعادل 10 أضعاف الناتج المحلي لقطاع غزة، وهذا يقودنا الى ان الأوضاع المأساوية في قطاع غزة غير مرتبطة بالعدوان الأخير في العام 2023، وان كان هذا العدوان قد أعاد الى الواجهة بشكل فاضح امام العالم ما يعانيه السكان في قطاع غزة المحاصر بشكل يومي.

تقديم:

يعتبر حصر الأثار المتوقعة على قطاع غزة نتيجة العدوان الصهيوني الوحشي المستمر، امرأ غاية في الصعوبة نتيجة لحجم الدمار الذي طال شتى مناحي الحياة، ونظرا لعدم وضوح الصورة التي سينتهي عندها العدوان من حيث الدمار والمدى الزمني الذي سيستغرقه، رغم ذلك نستعرض في هذه الورقة توقعات تستشرف بعض أثار العدوان الصهيوني على قطاع غزة، من خلال مراجعة تأثير العدوان في اهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، والذي يعتبر هامشيا أمام الأثار المدمرة والبشعة المتمثلة في المجازر المرتكبة بحق الفلسطينيين/ات من قبل الاحتلال الإسرائيلي الصهيوني، ناهيك عما طال المباني والبنية التحتية والبيئة الإنتاجية من دمار، أثناء العدوان الصهيوني المستمر، والذي ستطول آثاره بعد العدوان، على قطاع غزة بشكل خاص وعلى الأراضي الفلسطينية بشكل عام، من البديهي التأثير السلبي على الاقتصاد الفلسطيني كنتيجة مباشرة لهذا العدوان الصهيوني الوحشي، بغض النظر عن قيم هذا التراجع، الذي يتباين ويتغير تبعا لافتراض سيناريوهات مختلفة والمدى الزمني للعدوان، وتبعا لتوقعات ما ستسفر عنه الاحداث السياسية والاقتصادية خلال العام 2024، وما يليه.

السكان في قطاع غزة:

عدد سكان قطاع غزة حسب التقديرات منتصف عام 2023 حوالي 2.2 مليون، موزعون على محافظات غزة بواقع 444 ألف في شمال غزة، وفي غزة 750 ألف، وفي دير البلح 319 ألف، وفي خانينونس 438 ألف، وفي رفح 275 ألف، مع الاخذ بعين الاعتبار أن أكثر من 70% من اجمالي سكان غزة هم من اللاجئين/ات، من المناطق المحيطة بقطاع غزة نتيجة العدوان الصهيوني السابقة في العام 1948 والعام 1967، وتبلغ الكثافة السكانية في قطاع غزة 6,102 فرد/كم²، وهي من أعلى الكثافات السكانية في العالم، لتخيل معنى ذلك أكثر من ستة أشخاص في المتر المربع، طبعا الاحتلال الصهيوني مسؤول تاريخيا عن هذه الكثافة نتيجة سلب أراضي 70% من سكان غزة، وهذا يعيدنا إلى التفكير بالجذور التاريخية المتمثلة بتهجير الشعب الفلسطيني تاريخيا وسلب أراضيهم، لفهم القضية الفلسطينية بشكل صحيح، والمجازر التي ارتكبت بحق الفلسطينيين عبر سنوات الاحتلال المختلفة، أي انه بافتراض عدم وجود الاحتلال الصهيوني وافترض نفس معدلات النمو السكاني التي سادت، كان سيكون عدد سكان قطاع غزة في العام 2023 حوالي 660 الف نسمة فقط، وبكثافة سكانية حوالي 1800 نسمة /كم²، على اعتبار ان المساحة الحالية للقطاع 360 كم²، لنا أن نتخيل ما تعنيه هذه المعطيات من تأثيرات اقتصادية واجتماعية، شوهها الاحتلال عبر 75 عاماً من الإجراءات التعسفية والقمعية، التي أعاققت التطور الإنساني والحضاري والاقتصادي والثقافي.

لا يكفي ما سردناه أنفاً، بل إن هذه المعطيات السكانية انعكست أثناء العدوان الصهيوني الوحشي الأخير على قطاع غزة، بارتفاع عدد الشهداء الذي وصل إلى 14,854 حتى تاريخ 2023/11/26، 70% منهم من الأطفال والنساء، وعدد الجرحى 36,000، ونزح أكثر من 1.65 مليون من سكان القطاع إلى أماكن متفرقة داخل قطاع غزة، حيث أن

66% من النازحين/ات (حوالي 1.1 مليون)¹ متواجدون/ات في 149 مركز إيواء لوكالة الأونروا، وناهيك عن كونهم مدنيون، فقد طال الانتهاك جهات من المفترض أيضاً أنها محمية بموجب القانون الدولي اثناء الحروب، فمثلاً: هناك 65 من الشهداء من الصحفيون/ات، و36 من الشهداء من طواقم الدفاع المدني، 108 من الشهداء من موظفو/ات الأونروا، وبالإضافة إلى إجمالي الشهداء، هناك حوالي 7,000 حالة من المفقودين/ات، منهم 4,700 من الأطفال والنساء، الذين يتوقع للأسف أن تكون النسبة الأكبر منهم في عداد الشهداء نظراً لطول أمد فترة عدم إنقاذهم من تحت الانقاض².

أثر العدوان الصهيوني على المباني:

بالاستناد إلى أحدث بيانات متوفرة بناء على بيانات تعداد السكان والمساكن في العام 2017، بلغ عدد المباني في قطاع غزة حوالي 187 ألف مبنى، وعدد الوحدات السكنية 403 آلاف وحدة سكنية، ونتيجة للعدوان الحالي على القطاع، تضررت حوالي 234 ألف وحدة سكنية خلال القصف، أي حوالي 60% من الوحدات السكنية تعرضت للضرر، وتم هدم حوالي 25 ألف من المباني، و46 ألف من المساكن، حوالي 38% من المباني تعرضت للهدم، من ضمنها هدم 88 مسجداً و3 كنائس و103 مباني حكومية، وبالتالي فإن حوالي 38% من الاسر أصبحت دون مأوى، بمجرد انتهاء الحرب لا يوجد مكان يأوون إليه، هذا حتى تاريخ 2023/11/26، والعدوان لم ينتهي بعد، والعدد مرشح للارتفاع اذا ما استؤنف العدوان الصهيوني على القطاع³ بعد الهدنة المؤقتة، وفي مجال المباني فقط من حيث التكلفة يحتاج القطاع إلى مليارات الدولارات لإعادة بناء او ترميم ما دمر منها ليعود صالحاً للسكن، ناهيك عن الزمن الذي يحتاجه هذا العمل في حال توفرت الموارد المالية والمادية، بعبارات أخرى كم من الوقت سيمضيه السكان بلا مأوى بانتظار إعادة الاعمار بعد توقف العدوان، على الأقل للأسف لن يكون ذلك ممكناً قبل الشتاء، بما يحمله من مضاعفة للأثار اللإنسانية بدون عدوان، فما بالننا ان تراقق هذا ما استمرار للعدوان الصهيوني.

القطاع الصحي في قطاع غزة:

قبل العدوان، كان هناك في قطاع غزة 35 مستشفى، وحسب الإحصاءات الصحية الرسمية هناك 12 طبيب لكل 10,000 مواطن، و12 سرير/10,000 مواطن، بنسبة إشغال قبل العدوان وصلت 74%، ونتيجة العدوان الصهيوني بلغت نسبة إشغال الأسرة في المستشفيات 200%، واثناء العدوان ونتيجة الاستهداف الصهيوني للمستشفيات خرجت تباعاً عن الخدمة، 26 مستشفى من مستشفيات القطاع البالغة 35، ودمرت 56 سيارة اسعاف، واستشهد 207 من الطواقم الطبية، وفي حال لم يتوقف العدوان لن تكون هناك إمكانية ليس لرفع نسبة الاشغال، وانما لتقديم خدمات طبية لمن يحتاجون إليها، نظراً لخروج القسم الأكبر من مستشفيات القطاع عن الخدمة، ناهيك عن اقتحام لعدد من

¹ <https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-situation-report-40-situation-gaza-strip-and-west-bank-including-east-Jerusalem>

² الاحصائيات والأرقام مبنية على إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

<https://www.pcbs.gov.ps/>

³ ملاحظة: لم ينتهي العدوان الصهيوني على قطاع غزة حتى تاريخ اعداد هذه الورقة بتاريخ 2023/11/27 وهذا ينطبق على مجمل الأرقام والتقدير ذات العلاقة.

المستشفيات وتدمير محتوياتها ومعداتنا وبعض اجزائها، مثل ما حدث في مشفى الشفاء كبرى مشافي فلسطين، ومشفى الاندونيسي وغيرها.

فيما يخص المياه قبل العدوان الاسرائيلي، بلغت حصة الفرد في قطاع غزة من المياه حوالي 80 لتر/يوم وهي أقل بكثير من الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية، المقدر بحوالي 150 لتر/ يوم للفرد الواحد مع الأخذ بعين الاعتبار أن ما يزيد عن 95% من مياه قطاع غزة لا تنطبق عليها معايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب، وهذه المياه أصبح قسم كبير منها غير متاحاً بعد العدوان نتيجة لتدمير البنية التحتية المتعلقة بشبكات المياه ومحطات التحلية، وشبكات الصرف الصحي ومحطات ضخ وتصريف تلك المياه.

من جانب اخر قد يبدو قليل الأهمية، ما يتعلق بجمع والتخلص من النفايات اليومية، التي يحتاج بعضها الى معالجات خاصة، مثل النفايات الطبية، لتفادي تأثيراتها التي قد تساهم في تفشي الأوبئة، والتي تضاعفت كمياتها بسبب العدوان الصهيوني، ناهيك عما ينتج عن مراكز الايواء التي تعج بالنازحين/ات، في ظل عدم توفر الوقود وبالتالي تعذر عمل سيارات الجمع، وعدم القدرة على الوصول لمناطق مناسبة للتخلص منها، وهي تجمع ببعض عربات تجرها الحيوانات، ويضطرون لتجميعها في أماكن قريبة من تجمعات النازحين، لان هذا ما يمكن ضمن معطيات وقود يفرضها العدوان الصهيوني.

بهذه المعطيات الصحية بات الوضع في قطاع غزة يشي بنفسي كوارث صحية وبيئية، من الأمراض والأوبئة المعدية، نتيجة لانعدام الحد الأدنى من الاحتياجات الصحية اليومية، والاحتفاظ، وفي كثير من الأحيان عدم التمكن من دفن جثامين الشهداء، بسبب القصف المتواصل، ونظرا لعدم انتظام توفر المواد الغذائية هناك خطورة لتجاوز مؤشرات نقص الغذاء الأساسي إلى خطر المجاعة.

التعليم في قطاع غزة:

قبل العدوان، وبناء على البيانات المتوفرة، حوالي 30% من السكان هم أطفال في المدارس أي 660 الف، وإذا ما أضيف لهم من هم أقل من سن الالتحاق بالمدارس، تصبح نسبة الأطفال حوالي نصف السكان، أي حوالي 1.1 مليون نسمة، ولأغراض العملية التعليمية يوجد في غزة حوالي 796 مدرسة، ونتيجة للعدوان، تم تدمير 67 مدرسة بشكل كلي، و200 مدرسة بشكل جزئي، وهناك 127 شهيداً/ة من الكوادر التعليمية، هذا يقودنا إلى الأثار المستقبلية ومتطلبات إعادة ترميم العملية التعليمية، حيث أن المدارس كانت تعمل بمعدل ثلاث وريديات لاستيعاب الطلبة ما قبل العدوان الصهيوني، ومع خروج حوالي 30% منها عن الخدمة، واستخدام جزء منها كمراكز إيواء، سيعقد ويحرم جزء كبير من الأطفال من الحق في التعليم، لفترات غير معلومة، لاعتد فقط على إعادة بناء او ترميم بعض المدارس وإنما تتعدها الى الفترة التي سيستغرقها إعادة تأهيل أماكن لنازحين ممن تأويهم تلك المدارس وفقدوا أماكن سكنهم، ناهيك عن الفاقد التعليمي المباشر أثناء العدوان، ناهيك عن تدمير بعض الجامعات مثل [الجامعة الاسلامية](#).

الأبعاد الاقتصادية للعدوان الصهيوني على قطاع غزة:

تتوقع العديد من الدراسات تراجع الناتج المحلي الإجمالي ما بين 11% إلى 29%⁴ في العام 2024 مقارنة مع العام 2022، كونه عام ما قبل الحرب، وهو ليس عام طبيعي على أي حال لأن غزة فيه تحت الحصار الاقتصادي، هذه التقديرات إعتيادية على توقعات بالتوقف الجزئي وصولاً إلى التوقف الكامل للعمالة في إسرائيل.

من حيث القيمة الاسمية كان الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين 2022 حوالي 18.5 مليار دولار، سيتراجع هذا بحوالي 2 مليار في الحالة الأولى من التراجع (التوقف الجزئي للعمالة في الداخل المحتل)، و5.4 مليار دولار في الحالة الثانية التوقف الكامل للعمالة في الداخل المحتل) هذا خلال العام 2024، وكذلك سترتفع البطالة لتصل في الضفة الغربية إلى حوالي 23% إذا تراجع العاملين بـ 20% وصولاً إلى حوالي 38%، إذا تراجع العاملين في الداخل بنسبة 100%، أما في قطاع غزة فستكون البطالة حوالي 79%، بافتراض أنه لن يتم العودة للعمل في الداخل، والبطالة على مستوى فلسطين ستكون ما بين 42% إلى 53%، يعتمد على نسبة توقف التشغيل في الدخل من 20% إلى 100% من أعداد التشغيل ما قبل الحرب، وبالتالي هذا سترتب عليه تراجع في الإيرادات الضريبية على دخول العمال تقدر بحوالي 1.7% من إيرادات المقاصة أي حوالي 188 مليون شيقل سنوياً، وتراجع في الواردات ما بين 10% إلى 20%، وبالتالي تراجع لإيرادات ما بين 7% إلى 14%، وتراجع ضريبة القيمة المضافة لتراجع الانفاق الاستهلاكي للأسر بحوالي 10% إلى 15%، مما يعني تراجع في صافي إيرادات السلطة الفلسطينية ما بين 0.9% إلى 1.3%⁵.

طبعاً هذا التحليل من حيث الاتجاه صحيح لتراجع المؤشرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، بالاستناد إلى الفرضيات التي تنطلق منها وهي تراجع الدخل نتيجة توقف أكثر من 200 ألف عامل عن العمل بشكل كلي أو جزئي، كان الأجر اليومي لهم يقدر بحوالي 3.5 مليون دولار، وما يترتب عليها من أثر مضاعف في التعاملات الاقتصادية اليومية، ناهيك عن الأثر الاجتماعي، ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذا التوقف ليس الأول، حيث مارس الاحتلال الصهيوني الضغط من خلال التحكم في أعداد العاملين المسموح لهم العمل في الداخل المحتل، تبعاً لابتزاز سياسي وضغط اقتصادي على الفلسطينيين، في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ الانتفاضة الأولى، ولكن كان أكثر وضوحاً بعد العام 2000، وحصار غزة في العام 2006، وليست هذه الورقة الوحيدة التي استخدمت من قبل الاحتلال، بل كانت أموال المقاصة الفلسطينية، التي يتحكم بجبايتها الاحتلال الصهيوني، ورقة ضغط وابتزاز أكثر وضوحاً من خلال القطع الكامل أو الاقتطاعات الجزئية، من وقت لآخر، بمبررات وذرائع مختلفة، بالإضافة للتحكم بالتجارة الخارجية، والصناعة والزراعة المحلية، وهذا أمر دائم مرتبط بعدم التحكم الفلسطيني عبر سنوات الاحتلال بأي معبر حدودي للبضائع، كان من الممكن ان يفتح أفقاً أمام الاقتصاد الفلسطيني بالتصدير والاستيراد المباشر. وهناك العديد من مظاهر التكبيل والتحكم التي فرضها الاحتلال الصهيوني على الواقع الفلسطيني بالاحتلال المباشر ما قبل اتفاق

⁴ <https://mas.ps/publications/9502.html>

⁵ ماس، 2023. استنتاجات أولية لأثر توقف العمالة في إسرائيل على المؤشرات الاقتصادية الكلية، فلسطين.

أوسلو، وبشكل غير مباشر نتيجة الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية التي رافقت اتفاق أوسلو، الذي أعطى شكلاً وهمياً لاستقلالية سياسية أو اقتصادية، لسنا هنا في معرض تحليل تبعاتها، التي أشبعها العديد من الدراسات، ناهيك عن الإدراك لأثرها السلبي المعاش من قبل كل فرد فلسطيني، باستثناءات بسيطة لمن ارتبطت مصالحهم الاقتصادية بتلك الاتفاقيات.

الاستنتاجات:

إن التحليل الاقتصادي للمؤشرات الاقتصادية وتأثر الواقع الفلسطيني تحت هذا السقف مهم من ناحية استشراف الأزمة الإنسانية والاقتصادية المتوقعة، ولكن الأكثر أهمية بعد هذا التاريخ الطويل من الأزمات التي أفضت إلى نفس الاستخدام لتلك الأوراق من قبل الاحتلال الصهيوني، بشكل طارئ تظافر كل الجهود لإعادة إعمار القطاع نتيجة العدوان الصهيوني الوحشي، وبشكل ممنهج البدء بالبحث والتأسيس لحلول تقضي إلى الانفكاك الاقتصادي، وعدم الاعتماد على الاحتلال في توفير حلول لأزمة ضعف الإنتاج الفلسطيني، وضعف القدرة التشغيلية للاقتصاد الفلسطيني، الذي أثبتت التجارب أن الإبقاء على هذا الضعف وبالتالي التبعية هدف أساسي للاحتلال الصهيوني، ويخضع لعملية استخدام وتوظيف ضمن معايير الاحتلال، الذي عمل على تشويه ممنهج لهيكلية الاقتصاد الفلسطيني وصل إلى حد تدمير بعض القطاعات والأنشطة.

حيث سعى الاحتلال منذ عام 1948 وفيما بعد استكمال السيطرة على الأراضي الفلسطينية في العام 1967، بعد جدل أثير بين فريقين من الصهاينة المحتلين، ما بين خيار الضغط على السكان الفلسطينيين لدفعهم للهجرة من خلال التضييق الاقتصادي وعدم تشغيلهم في الاقتصاد الصهيوني، مقابل طرف آخر يدعو إلى تشغيلهم لاحتوائهم ومنع توجههم لمقاومة الاحتلال⁶، الأمر الذي استخدم كوسيلة للإخضاع، مع الحرص على عدم التأثير في فرص عمل المهاجرين الصهاينة، وهذا الطرح الذي تم اعتماده كما تشير العديد من الدراسات، ترافق ذلك بحصار ومنع بعض الصناعات الفلسطينية، ضمن توجه لتعميق التبعية لمتطلبات الاقتصاد الصهيوني، وعدم قيام صناعات تؤسس لواقع مستقل عن الارتباط بالاقتصاد الصهيوني، وما رافق ذلك من هجرة العمل الزراعي وتراجع الإنتاج الزراعي.

هناك العديد من التقارير والدراسات التي أشارت إلى أن هجرة العمالة الماهرة تحدّ وجودي أمام قطاع الإنشاءات الفلسطيني نتيجة تباين الأجور⁷، وحسب نفس المصدر 80 ألف داخل الخط الأخضر يعملون في قطاع البناء والتشييد، كما تشير دراسة تحت عنوان فجوة نقص العمالة الماهرة في قطاع البناء (ماس، 2018)، وهي قبل ظاهرة توفير تصاريح العمل في الداخل المحتل بأعداد كبيرة، فبالرغم من وجود بطالة فلسطينية بشكل عام، تفاقمت ظاهرة شح العمالة الماهرة في قطاع البناء في الضفة بشكل كبير، ازدادت مع تضاعف أعداد تصاريح العمل المتاحة، ونسبياً باتت

⁶ ليلي فرسخ، (1998). العمل في إسرائيل 1967-1997.

⁷ هجرة العمالة الماهرة تحدّ وجودي أمام قطاع الإنشاءات الفلسطيني.

تظهر في قطاع غزة نتيجة تصاريح العمل في الداخل المحتل، وهناك العديد من الدراسات التي أشارت إلى عدم ملاءمة مخرجات التعليم الفلسطيني للاحتياجات الميدانية في سوق العمل الفلسطيني، منها دراسة لبال تيريد وأخرى لمعهد ماس، كما صدر عن الإحصاء الفلسطيني العديد من الدراسات التي تتحدث عن البطالة في أوساط الخريجين/ات، هذه مؤشرات عملية على التشوهات الهيكلية وضعف السياسات التوجيهية والعلاجية التي من المفترض أن تبنى على الاحتياجات الميدانية، الأمر الذي يتطلب عملاً ضمن سياسات عامة للمعالجة.

ومن المتوقع أن يتجاوز معدل البطالة في قطاع غزة 85% في الربع الرابع 2023، حيث أن معظم العالمين في القطاع الخاص في قطاع غزة فقدوا وظائفهم أو توقفوا عن العمل (عددهم 170 ألف عامل)، من خلال تدمير وتوقف ما يربو على في 50 ألف منشأة في قطاع غزة عن العمل، ولن يعود هؤلاء إلى العمل بمجرد انتهاء العدوان، لان تلك المنشآت هي ليست مغلقة بانتظار انتهاء العدوان إنما هي منشآت ذات بنية تحتية ومعدات دمرت كلياً او جزئياً، وقد يكون قد استشهد من يملكها.

بافتراض عودة الوضع الاقتصادي كما كان قبل الحصار في العام 2006، نستطيع أن نقدر أن الاقتصاد الفلسطيني خسر أكثر من 35 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي بالحد الأدنى تراكمياً، نتيجة الحصار المفروض على غزة منذ أكثر من 17 عام، وهو ما يعادل 10 أضعاف الناتج المحلي لقطاع غزة، فبينما كانت مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين قبل عام 2006 حوالي 36%، تراجعت تدريجياً نتيجة الحصار الخانق على كافة عوامل الإنتاج المفروض على قطاع غزة، لتصل إلى 17% فقط في السنوات القليلة الماضية نتيجة تآكل القاعدة الإنتاجية، وهذا يقودنا إلى أن الأوضاع المساوية في قطاع غزة غير مرتبطة بالعدوان الأخير في العام 2023، وإن كان هذا العدوان قد أعاد إلى الواجهة بشكل فاضح امام العالم ما يعانيه السكان في قطاع غزة المحاصر بشكل يومي. إن الوضع الراهن بشكل عام، والعدوان الأخير على قطاع غزة، يعيدنا إلى الخلل الهيكلي في سوق العمل الفلسطيني، بشكل خاص، وفي تركيبة الاقتصاد الفلسطيني وتشابكه مع الاقتصاد الصهيوني وتبعيته المنهجية بشكل عام، ويقودنا إلى الحاجة الملحة والغائبة التي لا يمكن الاختلاف عليها فلسطينياً، والمتمثلة في ضرورة تنفيذ معالجة صحيحة ضمن سياسات متوسطة وطويلة المدى، يلعب فيها التخطيط المبني على الاحتياجات القطاعية المستقبلية، بتطبيق فعلي وتدرجي وحقيقي لسياسات الانفكاك الاقتصادي كركيزة لتحرر الوطني، وهذا لا يتأتى بمعزل عن دور فاعل وأساسي رسمي متبني ومنفذ في بعض الأنشطة، وموجه وداعم للقطاعات المستهدفة، وتضيق قنوات الارتباط بالاقتصاد الصهيوني وصولاً إلى قطعها، وهو ليس بمعزل عن دور نضالي فاعل ضد استمرار الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية.

ما يطرح ليس بالأمر اليسير، ولكن متطلبات التحرر الوطني باتت أكثر وضوحاً من أي وقت مضى، إن الاحتلال الصهيوني الهادف إلى تفرغ الأرض الفلسطينية والقضاء على مقومات الخلاص الفلسطينية من الاحتلال الصهيوني، وواد أي بوادر لمقومات استقلال وتحرر وطني، لم ولن تتغير، التي تمثلت في تعميق واقع التبعية والسيطرة الصهيونية على الواقع الفلسطيني، من خلال خلق واقع لا يسمح بمقومات حياة يومية بمعزل عن الارتباط بوجود واستمرارية

الاحتلال الصهيوني، سواء المباشر على مجمل الأراضي الفلسطينية، أو غير المباشر في بعض المواقع والتجمعات الفلسطينية، التي لم يستطع الاحتلال تفرغها من سكانها كما كان يطمح.

وعليه في خضم إعادة الاعمار لقطاع غزة، وإعادة الاعتبار لمشروع التحرر الفلسطيني، لا بد من البدء بترسيخ سياسات جوهرية بعيدة عن الطرح الشكلي المعهود، لكل مفاصل الحياة الفلسطينية، اقتصادية وسياسيا، ضمن مراجعة شاملة تتضمن ما تم من اتفاقيات سياسية واقتصادية، والاستعداد التام لتقديم استحقاق هذه المراجعة ومتطلباتها، بما فيها العمل في الداخل المحتل، والذي سنتناوله في دراسة مفصلة، تتضمن مراجعة تاريخية، بأثارها، ومقترحات مستقبلية لآفاق تطبيقها، كما أن الشق المتعلق بأثر العدوان الصهيوني على قطاع غزة بتفاصيل أكثر دقة، لا يتأتى إلا بعد انتهاء العدوان على القطاع وتوفر إمكانية الوصول لبيانات أكثر دقة وشمولية، من خلال المؤسسات التي تعمل في هذا المجال، أو توفر القدرة على تنفيذ دراسات ميدانية، والذي نأمل أن يكون قريباً.

المصادر والمراجع:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2023). خسائر القطاع الخاص الفلسطيني جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، فلسطين.
- https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_PrivateSectorsLos2023.pdf
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2023). الاسقاطات السكانية، فلسطين.
- https://www.pcbs.gov.ps/site/lang_ar/803/default.aspx
- حن حبيب، (2023). استنتاجات أولية لأثر توقف العمالة في إسرائيل على المؤشرات الاقتصادية الكلية، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- [file:///C:/Users/user/Downloads/gaza-war-brief5-arb-1700231390-pdf%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/user/Downloads/gaza-war-brief5-arb-1700231390-pdf%20(1).pdf)
- عبد الله، سمير (2018). نقص وفجوة المهارات في قطاع البناء والإنشاءات في الأرض الفلسطينية المحتلة، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- https://library.mas.ps/App_Resources/Stream.ashx?Id=1891&attype=0
- بشارت ميساء، (2022). هجرة العمالة الماهرة تحد وجودي أمام قطاع الإنشاءات الفلسطيني، الحياة الاقتصادية.
- <https://www.alhaya.ps/ar/Article/131368/>
- ليلي فرسخ، (1998). العمل في إسرائيل 1967-1997. معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).